الأمم المتحدة

A/C.2/64/L.21

الجمعية العامة

Distr.: Limited
4 November 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون
اللجنة الثانية
البند ٥٣ (أ) من جدول الأعمال
التنمية المستدامة: تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

أستراليا، إسرائيل، أوروغواي، أوغندا، بالاو، بنما، تركيا، جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، جمهورية تترانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية، شيلي، فيجي، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، كينيا، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، النرويج، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية: مشروع قرار

تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٦٢/١٩٠ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بشأن تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية،

061109 061109 09-59405 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ تشير أيضا إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[١] وجدول أعمال القرن ٢١[٢] وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٣] وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[٤] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[٥]، وكذلك توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية،

وإذ تشير كذلك إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٦]،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٣٥/٦٣ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي،

وإذ تلاحظ العمل الذي سبق للجنة التنمية المستدامة الاضطلاع به في دورتيها السادسة عشرة والسابعة عشرة، بالتركيز على موضوع الزراعة، وإذ تثني على دعوة اللجنة إلى زيادة الاستثمارات في أنشطة التدريب والبحث والتطوير، وخاصة ما يتعلق منها بالممارسات والتكنولوجيات المستدامة، بما فيها التكنولوجيات الزراعية، والإسراع بنقل ونشر هذه التكنولوجيات والمعلومات والأساليب والممارسات بحيث تصل إلى جميع المستخدمين، ومنهم المزارعون، وبخاصة النساء والشباب والشعوب الأصلية، وكذلك القاطنون في المناطق الريفية النائية؛

وإذ تقر بالأعمال التي تضطلع بها فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية، التي أنشأها الأمين العام في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وبإطار العمل الشامل الذي أعدته، وتحديدا دعوتها إلى زيادة الاستثمارات في التكنولوجيا الزراعية لفائدة المزارعين من صغار الملاك على وجه الخصوص كوسيلة لتحقيق الأمن الغذائي العالمي والحد من الفقر،

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) القرار دإ-١٩/٢، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٦) انظر القرار ١/٦٠.

وإذ تشير إلى مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي الذي دعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى عقده في روما بإيطاليا، في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، مؤكدة على الدور الحيوي للتعاون الدولي في تعزيز التكنولوجيات الزراعية وتطبيقها،

وإذ ترحب بالتزام أعضاء مجموعة الثمانية في الإعلان المشترك المتعلق بالأمن الغذائي العالمي، المعتمد في لاكويلا بإيطاليا في ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩، بتعبئة ٢٠ بليون دولار أمريكي على مدى ثلاث سنوات دعما للتنمية الزراعية المستدامة،

وإذ تعيد تأكيد التزامها بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ تعترف بما قد يكون للأخذ بالتكنولوجيات الزراعية من أثر إيجابي في تحقيق تلك الأهداف، بما في ذلك القضاء على الفقر المدقع والجوع وتمكين المرأة وضمان الاستدامة البيئية،

وإذ يساورها القلق إزاء التقدم البطيء حتى الآن في تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، ولا سيما لكون أفريقيا القارة الوحيدة التي لا تسير في اتجاه تحقيق أي من أهداف إعلان الألفية بحلول عام ٢٠١٥، وإذ تسلم، في هذا الصدد، بالحاجة إلى تكثيف الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي سعيا منه إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تؤكد على الدور الحاسم للمرأة في القطاع الزراعي ومساهمتها في تعزيز التنمية الزراعية والريفية، وتحسين الأمن الغذائي والقضاء على الفقر في المناطق الريفية، وإذ تؤكد كذلك على أن إحراز تقدم ملموس في مجال التنمية الزراعية يستوجب التركيز على دعم المرأة وتمكينها،

وإذ تعترف بدور المجتمع المدني وجهوده من أجل تعزيز التقدم في البلدان النامية والتشجيع على استخدام التكنولوجيا الزراعية وتدريب المزارعين من صغار الملاك،

وإذ تدرك ما للأزمة المالية والاقتصادية العالمية من أثر سلبي على الأمن الغذائي والتنمية، وبخاصة في القطاع الزراعي، وإذ تدرك أيضا ما قد تسببه تلك الأزمة من تراجع في التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تضع في اعتبارها الحاجة المتزايدة إلى الابتكار في مجال الزراعة وإنتاج الأغذية من أجل التصدي للتحديات المطروحة لأسباب عدة منها تغير المناخ والتحضر والعولمة، وإذ تعترف بأن التكنولوجيا الزراعية المستدامة يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في تكييف الزراعة مع تغير المناخ والحد من آثاره السلبية،

١ - **ترحب** بتقرير الأمين العام عن تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية[٧]؛

٢ - **تهيب** بالدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة المعنية بذل مزيد من الجهود لتطوير وتبادل التكنولوجيات الزراعية المستدامة المناسبة، ولا سيما في البلدان النامية ومعها، بمقتضى شروط عادلة وشفافة ومتفق عليها بصورة متبادلة، ودعم الجهود الوطنية من أجل تشجيع استخدام الخبرات الفنية والتكنولوجيات الزراعية على الصعيد المحلي، والنهوض بالبحوث في مجال التكنولوجيا الزراعية لتمكين الفقراء في الريف، رجالا ونساء وشبابا، من زيادة الإنتاجية الزراعية المستدامة وتعزيز الأمن الغذائي؛

٣ - **توجه الانتباه** إلى الدور الحاسم للمرأة في القطاع الزراعي، ومن ثم تهيب بالدول الأعضاء تعزيز ودعم حصول المرأة على المعلومات والخبرة والمعدات اللازمة في مجال التكنولوجيا الزراعية ومشاركتها في محافل صنع القرار في هذا المجال؛

٤ - **تشدد** على أهمية دعم وتعزيز البحوث في مجال تحسين وتنويع أصناف المحاصيل التي هي أكثر قدرة على مقاومة الإجهاد البيئي، بما في ذلك الجفاف وتغير المناخ، ومنها البحوث المتعلقة بالزراعة الحافظة للموارد، وكذلك دعم إنشاء النظم الزراعية وممارسات الإدارة المستدامة التي لها تأثير إيجابي أيضا في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره وتحقيق التوازن البيئي؛

٥ - **تشجع** الدول الأعضاء والمجتمع المدني والمؤسسات العامة والخاصة على إقامة شراكات لدعم الخدمات المالية وخدمات السوق، بما في ذلك خدمات التدريب وبناء القدرات والإرشاد المقدمة للمزارعين، وخاصة من صغار الملاك، وتدعو جميع الجهات المعنية إلى بذل مزيد من الجهود لإتاحة التكنولوجيات الزراعية بأسعار معقولة للمزارعين من صغار الملاك؛

٦ - **تهيب** بالدول الأعضاء اعتبار التنمية الزراعية جزءا لا يتجزأ من استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة، وتلاحظ ما قد يكون للتعاون بين بلدان الجنوب من أثر إيجابي على تنفيذها، وتحث الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة على إدراج عناصر من التكنولوجيا والبحوث والتطوير في مجال الزراعة ضمن الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية ذات الصلة للألفية؛

---

(٧) A/64/258.

٧ - **تطلب** من مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، التشجيع على تبادل الخبرات في ما بين الدول الأعضاء بشأن سبل توسيع المساحات المزروعة عن طريق التكنولوجيات التي تسمح باستصلاح التربة والإنتاج الزراعي في ظروف بيئية صعبة، ودعم ذلك التبادل وتيسيره؛

٨ - **تؤكد** على الدور الفعال للتكنولوجيا الزراعية في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبالتالي تهيب بالدول الأعضاء دعم البحوث والتطوير في مجال الزراعة المستدامة، وتشجع الهيئات الدولية المعنية على ذلك أيضا، وتدعو في هذا الصدد إلى مواصلة تقديم الدعم لنظام البحوث الزراعية الدولية، بما في ذلك المراكز الدولية للبحوث الزراعية التابعة للفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية، وكذلك المنظمات الدولية المعنية الأخرى؛

٩ - **تطلب** من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.